

كلمة النقيب الأستاذ سركيس صقر
ممنتدى اجراءات الإمتثال لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
#مسؤولية_مهنية
الثلاثاء ١٦ نيسان ٢٠١٩
المعهد العالي لإدارة الأعمال ESA - IFG
بيروت - لبنان

حضرة راعي المنتدى دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ سعد الحريري ممثلاً بمعالي الوزير جمال الجراح المحترم

أصحاب السعادة والمعالي

السادة ممثلو الهيئات الرسمية المحلية والدولية

زميلاتي زملائي

اسمحوا لي بدايةً أن أتكلّم من خارج موضوع هذا المنتدى لأهمية ما جرى في نهاية شهر آذار من هذا العام وهو إقرار للقانون رقم ١٢٦
التجارة البرية

لقد أقرّ مجلس النواب اللبناني قانون التجارة البرية رقم ١٢٦ الذي أدخل تعديلات على القانون القديم، وصُدّق هذا القانون بتاريخ
٢٩/٣/٢٠١٩.

وبما ان اهمية تحديث قانون التجارة البرية تكمن في حسن تنظيم القطاعات التي يستهدفها، بما يحقق استدامة الانماء، ومواكبة
التطور، وجذب الاستثمارات واعتماد معايير القياس الدولية إضافة الى تأمين رقابة مالية فاعلة وشفافة.

نحن خبراء المحاسبة المجازين معنيون بتقديم الاقتراحات التي تخدم الاقتصاد الوطني، لأننا مسؤولون عن تطبيق قانون تنظيم مهنة
خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، كما وعن الافصاح عن عدالة البيانات المالية للشركات والمؤسسات العاملة.

من موقعنا هذا، وبعد دراسة التعديلات التي تم إقرارها بموجب القانون الجديد، تبين بأنه لم يحقق الأهداف المرجوة نلخص
الملاحظات الجوهرية والأساسية على القانون الجديد، بما يلي :

١. من الواجب أن يقتصر القانون الجديد الى رؤية واضحة تحاكي العصر، وتكون أساساً صلباً للاستثمارات العاملة والمستقبلية
لكافة القطاعات الاقتصادية.
٢. لا يعبر القانون الجديد عن الاصلاحات الجوهرية المنتظرة في البنية القانونية للشركات والمؤسسات، حيث كان من أهم المنتظر
منه: وضع المواصفات الحديثة والمعايير العلمية لتصنيف المؤسسات الكبيرة، المتوسطة والصغيرة، المعتمدة عالمياً مع ضرورة
موائمتها مع أحجام المؤسسات في لبنان،
٣. رغم بعض الاضافات، يتبين من قراءة مواد القانون الجديد بأنه نسخة منقحة ومزيدة للقانون القديم، مع ضياع في توزيع
المسؤوليات داخل الشركات، وتناقضها أحياناً، وتحميلها لمن ليس مسؤولاً عنها، إضافة الى تعقيد الاجراءات بدلاً من تسهيلها،
رغم تضمنه إصلاحات لا بد من التنويه بها.
٤. يتعارض هذا القانون مع العديد من المواد مع الانتظام العام، والمبادئ والاصول الدستورية والقانونية، والقانون ٩٤/٣٦٤
"تنظيم مهنة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان"، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر.

كلمة النقيب الأستاذ سركيس صقر
ممنتدى اجراءات الإمتثال لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
#مسؤولية_مهنية
الثلاثاء ١٦ نيسان ٢٠١٩
المعهد العالي لإدارة الأعمال ESA - IFG
بيروت - لبنان

٥. تكمن خطورة القانون الجديد في عدم مراعاته، المبادئ والمعايير المعتمدة دولياً في تدقيق البيانات المالية، وهو الأمر الذي يؤدي الى عدم تماثل المعايير المحلية مع المعتمدة دولياً، والى فقدان الثقة بعدالة البيانات المالية للشركات المسجلة في لبنان بسبب إختلاف المعايير.
- وهذا الأمر، نعتبره كتنقابة مهنية، من أخطر ما سوف ينتج عن هذا القانون، خاصةً وان الجهد ينصبّ على تحقيق إصلاحات جوهرية، سواءً يتمّ إدراجها في خانة رؤية اقتصادية شاملة، والتي انعكست في مؤتمر سيدر والمستثمرين على إختلاف جنسياتهم.
٦. باختصار كالي لا يشكل القانون الجديد عامل جذب للمستثمرين، الذي يساعد على نحو الاقتصاد اللبناني.
٧. كما أصبح من المؤكد بأن التعديلات التي طرأت على قانون التجارة أوجدت لغطاً كبيراً وفاضحاً في نوع المهام المسندة لخبراء المحاسبة المجازين، فهم ليسوا بأجراء ولا بمواكبين للأعمال اليومية في الشركات والمؤسسات.
- ان مهمة خبراء المحاسبة المجازين ومهنتهم تقتصر على تدقيق البيانات المالية والمستندات الثبوتية التابعة لها التي يتم إعدادها من قبل مجلس إدارة الشركة، وتبقى المسؤولية على إدارة الشركة حصراً دون سواها.
٨. من غير الجائز والمقبول قانوناً إلقاء مسؤولية على عاتق خبراء المحاسبة المجازين بنتيجة أعمال وتصرفات ومخالفات قد يرتكبها أعضاء ورئيس مجلس الإدارة في الشركات، ووضعهم موضع إتهامات لا يراعي أدنى المعايير القانونية الدولية التي ترعى وتنظم مهنة التدقيق.
٩. إن جميع هذه التعديلات التي تمس بأبسط حقوق خبراء المحاسبة المجازين، وتمس بكرامة المهنة وتخزجها من إطارها القانوني والعلمي والعملية الدولي الصحيح، لا يمكن أن تفسر إلا في إطار سعي البعض، لأسباب غير موضوعية، إلى تحجيم مهنة تدقيق الحسابات في لبنان وإبعادها عن مصاف الدول المتقدمة والمعايير الدولية المعتمدة في هذا المضمار!!
١٠. إن النقابة بصدد تقديم دراسة كاملة على القانون وشرح كافة التعديلات التي تراها ضروريةً ومعللةً بالأسباب الموجبة وذلك من حرصها على مصلحة الوطن واقتصاده وعلى مصلحة كافة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان ولن نقف مكتوفي الأيدي لحين إقرار هذه التعديلات.

أيها الحضور الكريم،

بالنسبة لموضوع مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب يمكن القول :

لقد تغيّر العالم خلال الأعوام العشرين الماضية تغييراً عميقاً، كما تغيّرت القواعد التي ترعى الكثير من العلاقات الدولية القانونية منها والاقتصادية والمالية، حيث برزت الحاجة سريعاً الى ضرورة خلق آليات للتعاون الدولي لمواجهةها والتعاون الوثيق للهيئات الرقابية المحلية المعنية من جهة، وبين الدول والمؤسسات العالمية الخاصة المعنية من جهة أخرى.

ويأخذ موضوع مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب أبعاداً عالمية نتيجة العولمة وإنفتاح الأسواق، وتداخل الاقتصاديات العالمية، وتعمل الهيئات التشريعية والتنفيذية والهيئات الناظمة دولياً وإقليمياً ومحلياً لوضع نصوص قانونية وأطر تنظيمية من أجل مكافحة

كلمة النقيب الأستاذ سركيس صقر
ممنتدى اجراءات الإمتثال لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
#مسؤولية_مهنية
الثلاثاء ١٦ نيسان ٢٠١٩
المعهد العالي لإدارة الأعمال ESA - IFG
بيروت - لبنان

أنشطة الجريمة المالية، لما لذلك من تأثير وتداعيات سلبية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ونزاهة النظام المالي وإستقرار الإستثمارات.

فالجرائم المالية المنظّمة، أصبحت عابرةً للحدود وتوسعت مصادر إستعمالات الأموال غير المشروعة، لتشمل كافة أنواع الجرائم المُعاقب عليها قانوناً من فسادٍ ورشوةٍ ومتاجرةٍ بالمخدرات والسرقعة والإختلاس والتهرّب الضريبي، وغيرها من النشاطات الممنوعة التي تجري عادةً في الظل، وهي كسبٌ غير مشروع ويسعى المستفيدون من هذه الأموال إلى إخفاء مصدرها، وإدخالها ضمن الدورة المالية والنظام المالي لإضفاء الشرعية عليها.

لذا فمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، عمل مستمر لا يتوقف، ويتبين ذلك بوضوح من خلال التطورات المستمرة في الإطارين الرقابي والتنظيمي، ومن خلال التحديث المستمر للسياسات والإجراءات والتدابير المتخذة من الجهات الرقابية والتي تتسم بالفعالية للإلتزام بالمعايير والمتطلبات المستجدة.

وتماشياً مع القوانين والأعراف والمعايير الدولية ذات الصلة، ومع سياسة نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان المنشأة بموجب قانون تنظيم المهنة رقم ١٩٩٤/٣٦٤، القاضية بإعتماد الممارسات الفضلى والإلتزام بالمتطلبات القانونية والمعايير الدولية، الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لحماية مصالح خبراء المحاسبة المجازين ومهنة التدقيق، وحفاظاً على حُسن السمعة، وبما أنه من الضروري صياغة إطار تنظيمي لبعض المهام والعمليات التي يقوم بها خبراء المحاسبة المجازين، وفي ضوء أحكام القانون ٢٠١٥/٤٤ لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، فقد عمّلت النقابة على وضع دليل الإجراءات لخبراء المحاسبة المجازين، وبعد مراجعته مشكورة من قبل "هيئة التحقيق الخاصة" في لبنان.

وكان هذا الدليل موضع تقدير، بعد الزيارة التي قام بها فريق التقييم لبرنامج تبادل المعلومات للأغراض الضريبية إلى لبنان، OECD وتكليفهم من قبل المنتدى الدولي Global Forum لإجراء المراجعة خلال شهر تشرين الثاني ٢٠١٨ والإجتماع الذي تم مع فريق عمل النقابة.

إن هذا الدليل سيتم توزيعه على المشاركين في نهاية أعمال فعاليات هذا المنتدى.

أخيراً وليس آخراً أتوجه بالشكر إلى كل من دولة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري على رعايته لهذا المنتدى، كما أتوجه بالشكر إلى هيئة التحقيق الخاصة، وكافة الوزارات والهيئات التي تعاونت مع نقابة خبراء المحاسبة لإنجاح هذا المنتدى والشكر إلى كل المحاضرين والمحاورين وجميع الذين عملوا على تنظيمه مجلساً وإدارةً ولجاناً وكافة الإعلاميين على تغطيته.

عشتم عاشت النقابة

وعاش لبنان